كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير- قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة ثانية ليسانس - تخصص محاسبة - الدكتورة: بروبة إلهام
محاضرات في التدقيق المحاسبي

المحاضرة العاشرة: تدقيق عناصر القوائم المالية

بعد أن يتأكد المدقق من صحة تعيينه ويحصل على معلومات تمهيدية عن المؤسسة محل التدقيق، يبدأ في الشروع في تنفيذ عملية التدقيق المحاسبي والتي تنطلق من دراسة وتقييم نضام الرقابة الداخلية، ذلك لأنه يترتب على نتيجة هذا التقييم تحديد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مدقق الحسابات وعلى أساس هذا التقييم فإنه إذا اتضح للمدقق أن نضام الرقابة الداخلية سليم وفعال فإنه يستطيع أن يختصر جزء كبير من برنامج التدقيق أما في حالة عدم فعالية هذا النظام فإن المدقق يكون مضطرا لتوسيع مدى ونطاق الفحص ومن ثم يقوم بتدقيق عناصر القوائم المالية وجمع أدلة إثبات تدعم رأيه، حيثبعدالانتهاء من تسجيل وتلخيص العمليات المالية، تقوم المؤسسة بإعداد أربع قوائم مالية وذلك من البيانات المحاسبية التي قامت بتلخيصها، ونظرا لأهمية القوائم المالية سوف نتطرق إلى تعريفها وذكر أهدافها وتدقيق عناصر القوائم المالية التي تتمثل في تدقيق عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

I-1- مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات الإدارية في اتخاذ قرارات رشيدة، فمن خلال الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المادية والاقتصادية للمؤسسة، ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم، يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي القابلية للفهم كما يفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، كما أن من ضمن الخصائص النوعية الملائمة أي يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات، كما يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالموثوقية حتى يمكن الاعتماد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة، كما يجب أخذ التوقيت في الاعتبار، أي يجب أن تقدم في الوقت المناسب كي لا تفقد قيمتها.

كما تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة لتكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين.

وتتمثل القوائم الماليةفي الأنواع التالية:

1- قائمة المركز المالي(الميزانية): تعرض هذه القائمة معلومات مفيدة حول الوضع المالي للمؤسسة في مدة تاريخية معينة، وتضم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

حيث تترجم الميزانية وضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف استخدامات المؤسسة والموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة، وينبغي أن تشمل الميزانية على:

الأصول: والتي يميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، فمعيار التمييز يتمثل في المدة أي ما كان أكثر من سنة فهو أصل غير جاري أما الذي اقل من سنة فهو أصل جاري.

الخصوم: كذلك ميز النظام المحاسبي المالي عناصر الخصوم إلى خصوم غير جارية و أخرى جارية و عليه فإن الأموال الخاصة والديون الأكثر من سنة هي خصوم غير جارية أما الديون التي هي اقل من سنة فهي خصوم جارية.

2- جدول حساب النتيجة (قائمة الدخل): وهو بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال سنة مالية ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة كاملة.

3- جدول تدفقات الخزينة(قائمة التدفقات النقدية): وتقوم هذه القائمة بتوضيح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وذلك من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية): وهذه القائمة تقوم بتلخيص التغيرات في حقوق الملكية عن فترة زمنية معينة.

5- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحسابات النتائج.

I-2- تدقيق حسابات الميزانية.

سنتناول في هذا العنصر تدقيق عناصر القوائم المالية من خلال التطرق إلى تدقيق حسابات التثبيتات حسابات المحزونات وحسابات الغير وتدقيق حسابات رؤوس الأموال والحسابات المالية حيث ينبغي على كل عنصر أن يعكس الآتي:

- **الوجود:** يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية.
- **الحيازة:**يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول والتزامها بالنسبة لعناصر الخصوم.
- **التقييم:** أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقييمها بشكل سليم.
- **التسجيل المحاسبي:** يعني كل العمليات تم تسجيلها محاسبيا بشكل سليم.

1- التحقق من التثبيتات: كما يفضل تسميتها البعض بالأصول الثابتة وهي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا أي أكثر من سنة وهي مدة الدورة المحاسبية المالية العادية وقد تكون هذه الأصول أصول غير ملموسة أي معنوية ولكنها ذات قيمة ثابتة وتدر منافع مستقبلية وقد تكون ملموسة كالعتاد والأراضي وكل ماله وجود فعلي ملموس ويستخدم في توليد منافع اقتصادية مستقبلية.

يقوم المدقق من التحقق من هذه العناصر عبر الآتي:

- **الوجود:** يقوم المدقق بالتحقق من الأصول الثابتة التي هي مسجلة في القوائم المالية الختامية، من أنها موجودة فعلا ومستعملة بما لا يتنافى مع إهلاكها، إذ يتم التأكد من هذا الوجود من خلال مقارنة الجرد الفعلي لهذه الأصول بما هو مسجل فعلا في دفاتر وسجلات المؤسسة.
- **الحيازة:** يتحقق المدقق من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية، من خلال فواتير الشراء أو عقود تثبيت ملكية المؤسسة للأصل موضوع التدقيق.
- **التقييم:**يعمل المدقق على التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة، وذلك بالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء الحصول علية، كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل إهلاكه تبعا للطريقة المحددة (إهلاك ثابت، متزايد أو متناقص)، ومراعاة الثبات في طرق الإهلاك من سنة لأخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة(التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة التاريخية).
- **التسجيل المحاسبي**: يعمل المدقق على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه.

سوف نحاول ذكر حسابات التثبيتات وإجراءات التدقيق المحاسبي بالتفصيل:

تصنف التثبيتات إلى معنوية وعينية ومالية .

1-1- التثبيتات المعنوية: حسب نص النظام المحاسبي المالي يقصد بالتثبيتات المعنوية الأصول غير الملموسة غير النقدية غير المادية والقابلة للتحديد والقياس المراقبة تسجل لغرض استخدامها في النشاط الانتاجي أو تأجيرها للغير ولأغراض إدارية حسب مخطط النظام المحاسبي المالي يتفرع هذا الحساب إلى:

203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
204 برمجيات المعلوماتية وماشابهها
205 الامتيازات والحقوق المماثلة والبراءات
207 فارق التقييم (good will)
208 التثبيتات المعنوية الأخرى.

1-2 التثبيتات العينية:حسب نص النظام المحاسبي المالي، التثبيتات العينية أو الأصول الملموسة، هي ممتلكات أو موجودات المؤسسة استحدثت أو طورت للاستخدام المستقبلي كاستثمارات، لذلك فالغرض من شراءها او انتاجها من قبل المؤسسة هو ليس بيعها بهدف تحقيق الربح.

حسب مخطط النظام المحاسبي المالي تدرج التثبيتات العينية في الحساب 21 من حسابات التثبيتات حيث يتفرع هذا الحساب غلى الحسابات الفرعية:

211 الأراضي
212 عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
213 البناءات
215 المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
212 التثبيتات العينية الأخرى

22 التثبيتات في شكل امتياز: أدرج النظام المحاسبي المالي التثبيتات المادية المخصصة لتوظيفها للحصول على عوائد مالية في شكل إيجار أو الاحتفاظ بها من أجل فارق الأسعار عند البيع.

23 التبيتات الجاري انجازها: تمثل قيمة التثبيتات التي لم يتم انجازها بعد في نهاية السنة المالية وينتظر أن تجرى عليها إضافات في الفترات الموالية: وتمثل كذلك المبالغ المدفوعة مسبقا لشراء التثبيتات وتنقسم إلى:

231 التبيتات المعنوية الجاري انجازها.

232 التثبيتات المادية الجاري انجازها.

238 التسبيقات على أوامر شراء التثبيتات.

1-3- التثبيتات المالية: هي عبارة عن القيم المالية التي تستثمرها الشركة في الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات أو في شكل قروض من أجل الحصول على الإيرادات(فوائد وعوائد أسهم) ومكاسب مالية ناتجةعن فوارق الأسعار على مدار فترة زمنية معينة أو الحصول على امتيازات مثل السيطرة على القرارات المالية في الشركات الفرعية وتوطيد الروابط التجارية والمالية والاستفادة من خبرات وتجارب ومعارف ومهارات الشركات الحليفة وتتضمن التثبيتات المالية الحسابات التالية:

ح/26 المساهمات والحسابات الملحقة الدائنة.

ح/27 التثبيتات المالية الأخرى.

1-4-إجراءات التدقيق المحاسبي:

وفيما يلي إجراءات التدقيق المحاسبي لبعض حسابات التثبيتات

حـ/ 20 التثبيتات المعنوية

تتمثل أهم إجراءات تدقيق التثبيتات المعنوية في النقاط التالية:

- القيام بطلب كشوف تفصيلية من الإدارة لما تملكه المؤسسة من أصول غير ملموسة موضحاً فيها طبيعة كل أصـــل.
- القيام بالإطلاع على المستندات التي تثبت ملكية المؤسسة لهذه الأصـول.
- التأكد من أن الأصول المعنوية قد تم تقييمها حسب المبادئ المتعارف عليها، ويمكن الإشارة إلى أن نظرية التكلفة الأصلية أو التاريخية هي الأساس المستخدم لتقييم الأصول غير الملموسة، أي أن تلك الأصول تقوم بالمبالغ المدفوعة في سبيل الحصول عليها .

حـ/ 207 شهرة المحل

شهرة المحل هي مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستقبلية تزيد عن الأرباح العادية التي تحققها المؤسسة المماثلة، وتنشأ هذه الشهرة أو القدرة على تحقيق الأرباح غير العادية نتيجة عوامل عديدة منها ما هو شخصي كالسمعة الطبية التي تتمتع بها المؤسسة، ومنها ما هو اقتصادي كحسن الموقع أو جودة الإنتاج أو غير ذلك

وتتمثل أهم إجراءات مراجعة حساب شهرة المحل مايلي:

- الإطلاع على الاتفاقيات والعقود التي تمت بين المؤسسة المشترية والبائعة والتأكد من اعتماد الجهات المسؤولة لما دفع زيادة عن صافي الأصول واعتبار هذه الزيادة كشهرة المحل
- الإطلاع على الاتفاق المبرم بين الشركاء والمنصوص عليه في عقد الشراكة وعلى الطريقة التي اتبعت في تقدير قيمة الشهرة والتأكد من أن الشهرة لم تظهر في الدفاتر بأعلى من القيمة التي قدرت بها
- التأكد من صحة تقويم الشهرة وإظهارها بالدفاتر بقيمتها الحقيقية .

حـ/ 21 التثبيتات العينية

نذكر منها:

حـ/ 213:المباني

- الإطلاع على وجود المبالغ الصناعية والإدارية والتجارية .
- مراجعة أسعار الشراء الاقتناءات الجديدة والشروط المحددة في عقد التوثيق.
- التأكد من توزيع سعر الشراء بين الأراضي والمباني .
- وفي حالة بناء مباني بالوسائل الخاصة بالمؤسسة، ينبغي الإطلاع على مستندات العمل والمستندات التي تثبت المواد الأولية المستهلكة وحجم المصاريف ومراجعة مقابلاتها من المبالغ المسجلة في الحساب (73) إنتاج المؤسسة لذاتها .

215 معدات وأدوات

- الإطلاع على فواتير الشراء للمعدات الجديدة .
- الإطلاع على سند العمل (اليد العاملة) وتحديد المواد الأولية المستهلكة بالنسبة للمعدات والأدوات لتي تم صنعها من طرف المؤسسة.

218 تثبيتات عينية أخرى

معدات نقل :

- مراجعة فواتير الموردين لكل الإقتناءات الجديدة المذكورة في البطاقة .
- مراجعة خاصة في حالة التنازل على ملكية معدات النقل، وذلك بتحديد القيم الزائدة أو الناقصة جراء هذا التنازل، مع العلم أن سعر البيع يضم مصاريف الملحقات من القطع الإضافية وتكلفة صيانتها.

حـ/ 22 التثبيتات على شكل امتياز

يتم أهم إجراء في تأكد المدقق المحاسبي من مدى احترام المؤسسة لشروط منح الإمتياز

حـ/ 23 تثبيتات قيد الإنجاز

تتمثل أهم الإجراءات في:

- التأكد من أن التثبيتات قيد الإنجاز قد تم تسجيلها بسعر التكلفة.
- التحقق بعدم إجراء أي اهتلاك .
- التأكد من أن مبالغ التثبيتات النهائية رحلت إلى حساب التثبيت.
- التأكد من ابراز قيمة التثبيتات التي لاتزال غير مكتملة في نهاية السنة

حـ/ 26 تثبيتات مالية

للتحقق من هذه الحسابات على المراجع إثبات الإجراءات التالية:

- فحص الجرد الخاص بهذه الأوراق المالية عن طريق الأوراق المالية ذاتها، أو عن طريق القانون الأساسي.
- الحصول على المصادقات من طرف المؤسسات المالية والنقدية (البنك أو الخزينة) .
- التحقق من المبالغ المسجلة محاسبيا .
- التأكد من تكوين وتقدير خسائر القيمة.
- التأكد من التمييز بين القيمة الأصلية للأوراق المالية وبين المصاريف الملحقة بالشراء والاكتتاب .

حـ/ 28 إهتلاك التثبيتات

- التحقق من نسب الاهتلاكات المطبقة
- التحقق من الحسابات وجدول الاهتلاكات

2- التحقق من المخزونات: تشتمل المخزونات علىكل العناصر التي تمر على المخزن سواء التي تنتجها المؤسسة أو التي وصلت إلى مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية أو المشتريات المختلفة للمؤسسة بغية تموين إنتاجها كالمواد الأولية أو البضائع، لذا بات من الواضح على المدقق بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من عناصر المخزون باعتبار الحركة الكثيرة والمستمرة لعناصره من خلال الآتي:

- **الوجود:** يسعى المدقق إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخازن وذلك بالوقوف على واقع عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون مطابق لما هو موجود بالدفاتر.
- **الحيازة:** يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من تدقيق العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.
- **التقييم:** ينبغي على المدقق التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة إلى أخرى، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات كطريقة (fIFO) مثلا أو طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة.
- **التسجيل المحاسبي:**يسعى المدقق إلى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وأن كل الوثائق المدعمة بهذا التسجيل موجودة فعلا ومرفقة معه.

3- التحقق من حسابات الغير (المتعاملين) والحسابات المالية: ويقصد بحسابات الغير أو حسابات المتعاملين الأطراف الأكثر تعاملا مع الكيان كالموردين والزبائن، أما الحسابات المالية تمثل كل حساب مالي وهو كيان يحتفظ فيه الأموال سواء في صندوق أو لدى هيئة مالية هذه الهيئة لا ينظر لها نظرة المتعامل وإنما ينظر للحساب لديها وكأنه مستقل عنها.

يمكن أن يتحقق المدقق من هذين العنصرين من خلال النقاط التالية:

- **الوجود:**يعمل المدقق على التحقق من الوجود الفعلي لحسابات المتعاملين والحسابات المالية من خلا القيام بالمقاربات الضرورية بين ماهو مسجل محاسبيا وبين ماهو مسجل عند الغير، كأن يتأكد من صحة رصيد المورد مع ماهو مسجل عنده عن طريق المصادقات التي يتحصل عليها المدقق.
- **الحيازة:** إن حسابات المتعاملين والحسابات المالية المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة ينبغي أن تتعلق بها فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه.

تأسيسا بما سبق ينبغي على المدقق أن يعمل وفق السابق ويتأكد من أن كل حسابات المتعاملين والحسابات المالية المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع المؤسسة.

- **التقييم:** يستعمل المدقق التدقيق المستندي والحسابي للوقوف على تقييم سليم لحسابات المتعاملين والحسابات المالية وفق طرق معتمدة للتقييم، كأن يستعمل طريقة التقييم وفقا لسعر السوق أو اعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف المؤسسة وكذلك من طرف الجهة الأخرى المدينة أو الدائنة للمؤسسة.

- **التسجيل المحاسبي:** بغية تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ينبغي أن تعالج البيانات المتعلقة بالعمليات المختلفة للعنصر وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وأن يستند هذا التسجيل إلى وثائق تبرر العملية والتسجيل.

3-1-تدقيق حسابات الغير

1-تعريف حسابات الغير: عادة ما يتعادل أي كيان مع أشخاص يكونون من داخل المؤسسة كالشركات أو العمال، وقد يكونون خارجا عنها كالهيئات العمومية والخاصة والأطراف الأكثر تعاملا مع الكيان الموردين والزبائن، وقد خص المشرع الجزائري هذه الفئة في النظام المحاسبي المالي بصنف خاص
وتنقسم هذه المجموعة إلى الحسابات التالية:

40 الموردون والحسابات الملحقة .

41 الزبائن والحسابات المحقة .

42 المستخدمون والحسابات الملحقة.

43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة .

44 الدولة والجماعات العمومية والهيآت العمومية والحسابات الملحقة .

45 المجمع والشركاء .

46 المدينون المختلفون والدائنون المختلفون .

47 الحسابات الانتقالية أوالمؤقتة .

48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا أو المؤونات .

49 خسائر القيمة عن حسابات الغير .

2- إجراءات التدقيق المحاسبي لبعض الحسابات

حـ / 40 الموردون والحسابات المرتبطة

فيما يلي إجراءات التدقيق المحاسبي بعض الحسابات الفرعية

حـ / 401 مورد السلع والخدمات

تتمثل أهم إجراءات الدقيق المحاسبي هذا الحساب في الإجراءات التالية:

- المقارنة بين الحساب الرئيسي والحسابات الفرعية المتعلقة بالموردين
- فحص كل الأرصدة المدينة لحسابات الموردين.
- المقارنة لمساعدة ميزان مراجعة الحسابات الفرعية المتعلقة بالموردين .
- مراقبة صحة القيود و التسجيل المحاسبي في يومية المشتريات.
- إجراء التسيير على الفواتير للتأكد من وجود قسيمة الطلبية،التسليم والاستقبال .
- التحقق من الترقيم الداخلي لفواتير الموردين، والتأكد من وجود كل الأرقام .
- التحقق من الأنظمة بمساعدة يوميات الخزينة .
- فحص الإثباتات المتعلقة بالمشتريات المسددة نقدا .
- التأكد من الإيصال المحصل من الموردين على أنه مدرج في الحسابات .
- إثبات أرصدة حسابات الموردين.
- إعطاء تفسير للتأخيرات الموجودة في القوانين عند الحاجة .
- إجراء فحص لحسابات الموردين المسددة .
- الطلب عند الحاجة كتابيا لتأكيد أرصدة الموردين

411 حسابات الزبائن

- مطابقة أرصدة الزبائن الفردية بالرصيد الإجمالي للزبائن الظاهر بميزان المراجعة .

- مراعاة وجود بطاقة خاصة لكل زبون .
- فحص الأرصدة الدائنة لحسابات الزبائن الفردية .
- مراجعة التسجيلات المحاسبية للفواتير في يومية المبيعات .
- التدقيق الحسابي لمبالغ ومعدلات الرسوم المطابقة (TVA) .
- مقارنة الفواتير مع أذونات الاستقبال والطلبات .
- مقارنة فواتير المبيعات النقدية مع الإيرادات الخاصة بها .
- طلب المصادقات من الزبائن أصحاب هذه الأرصدة .
- دراسة تطورات ديون الزبائن المشكوك فيهم.
- التحقق من تكوين مؤونات للزبائن المشكوك فيهم من صحة تقدير هذه المؤونات .

أوراق الدفع(حـ/403)

يجب أن يحصل مدقق الحسابات على كشف يوضح جميع البيانات المتعلقة بأوراق الدفع من واقع السجل التفصيلي لهذه الأوراق حسب الأتي :

- التحقق من مطابقة البيانات الواردة في كشف أوراق الدفع مع البيانات الواردة في سجل أوراق الدفع .
- التحقق من مطابقة مجموع هذه الأوراق مع رصيد حساب أوراق الدفع في دفتر الأستاذ العام .
- يتم التحقق من رصيد أوراق الدفع عن طريق الاتصال المباشر بمن تكون تلك الأوراق في حيازتهم والذين يطلب منهم توضيح تاريخ الورقة ، تاريخ استحقاقها ، معدل الفائدة والضمانات المتعلقة بهذه الأوراق، ويجب التحقق من العمليات الأصلية التي ترتب عليها إصدار أوراق الدفع عن طريق الإطلاع على مستندات عمليات البضاعة أو الممتلكات التي حصلت عليها المنشأة مقابل تقديم أوراق الدفع، كما يجب تدقيق القيود المتعلقة بإصدار أوراق الدفع مقابل بعض الأرصدة الدائنة المستحقة على المنشأة وذلك لتأجيل الدفع لمدة أطول من المدة المتفق عليها أصلاً .
- الإطلاع على أوراق الدفع المسددة ، ذلك لأن تلك الأوراق تمثل دليلاً على السداد .
- في حالة إيداع بعض الأوراق المالية في البنوك كضمان لأوراق الدفع يجب على مراجع الحسابات الحصول على شهادة من البنك توضح طبيعة هذا الإيداع ومن الضروري أن يقوم المراجع بمراجعة حسابات الفوائد عن السنة،وكذلك الفوائد المستحقة والفوائد المدفوعة مقدماً.

أوراق القبض(حـ/413)

- تدقيق أوراق القبض من النواحي الشكلية القانونية والموضوعية .
- التأكد من التسجيل المحاسبي والمعالجة وفق المبادىء المحاسبية والنظام المحاسبي المعمول به في المؤسسة .

2- **تدقيق الحسابات المالية:** اخترنا حسابين فقط 53و.512

تدقيق حسابات البنك(حـ/ 512)

تدقيق التسويات البنكية:

- التأكد من أنه يتم تجهيز تسويات بنكية شهرية لجميع حسابات البنوك.
- التأكد من أن التسويات البنكية يتم مراجعتها وإعتمادها من قبل شخص آخر مسؤول غير الذي أعدها.
- الحصول على عينة من تسويات البنوك من خلال القيام بالخطوات التالية:
- مطابقة الرصيد الدفتري الظاهر في التسوية مع حساب البنك في السجلات والأستاذ العام
- مطابقة الرصيد البنكي الظاهر في التسوية مع كشف الحساب الوارد من البنك.
- التأكد من صحة رقم حساب البنك الظاهر في التسوية مع رقم الحساب حسب كشف البنك.
- مطابقة الشيكات الموقوفة الظاهرة في التسوية مع سجل البنك لشهر التسوية ومع كشف البنك للفترة اللاحقة
- الإستفسار عن أية شيكات موقوفة في التسوية لفترة طويلة.
- بالنسبة للإيداع بالطريق تابعها إلي الشهر اللاحق في كشف البنك ، وإلى الشهر الحالي بالدفاتر.

- مراجعة كافة معلقات التسوية مع المستندات المؤيدة لها.

تدقيق حساب الصندوق (حـ/53)

تتمثل في الإجراءات التالية:

- مطابقة رصيد النقدية أول العام مع رصيدها آخر العام السابق للتحقق من صحة الرصيد المنقول.
- تقييم لمعقولية المبالغ الموجودة بحوزة أمين الخزينة العامة حيث أن كبر حجم المبلغ عرضة لزيادة وإرتفاع المخاطـر فيه.
- القيام بجرد مفاجئ للصندوق العام دوريا وفي أوقات مختلفة، وإعداد محضر بالجرد حسب النموذج المعد لذلك، ومطابقة الرصيد الفعلي مع يومية الصندوق ودون ملاحظاتك في مذكرة خارجية.
- إذا ظهر خلال الجرد وجود شيكات في الصندوق يتم تسجيلها في النموذج الخاص بذلك مع مراقبة تواريخ هذه الشيكات ومقارنتها مع تعليمات الإدارة الصادرة في هذا الشأن.
- متابعة إيداع الشيكات التي ظهرت لك خلال الجرد إلي كشف حساب البنك لاحقاً.
- التأكد من إيداع المتحصلات النقدية في البنك أولاً بـأول دون إستعمال لها.
- التأكد من أن التأمين علي أمين الصندوق العام وأمناء العهد كافي.
- التأكد من متابعة المسؤولين للتعليمات الصادرة إليهم من الإدارة فيما يتعلق بالنقد والشيكات.
- التدقيق المستندي عينة وافية من حساب الصندوق وإستعراض القيود المحاسبية الظاهرة في حساب الصندوق والتحري عن أي قيود غير إعتيادية أو ذات مبالغ مادية أو طبيعية غير مقبولة، ومراجعة عينة منها.
- القيام بجرد الصندوق العام فعلياً وتجهيز محضراً بذلك.
- التأكد من إقفال أرصدة العهد المستديمة في نهاية السنة

4- التحقق من حسابات رأس المال: إن تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في قطاع معين يؤدي إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف وبعقد تأسيسي ضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها، ففي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسم إلى أسهم تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في لها عدد أسهمه، لذا وجب على المدقق التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذا تتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة موضوع التدقيق وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الإدارة والقانون المعمل به، ففي ظل الذي سبق يمكن سن أحكام عامة للتحقق من حسابات رؤوس الأموال هي على النحو الآتي:

- التأكد من القانون الأساسي الأصلي وتأشيره من قبل الموثق وتسجيله لدى مصلحة الضرائب بالأخص مصلحة التسجيل ويطلب المدقق القانون الأساسي لمعرفة إسم الشركة وطبيعة النشاط وعدد الشركاء وعمرها كما يطلب الملحق ويجب أن يكون مؤشر عليه من قبل الموثق ومن خلال يتعرف على المسير ومسؤولياته، ويطلب السجل التجاري.
- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو خفض رأس المال وتعديل حقوق المساهمين.
- يفحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم.
- يتحقق من أن المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه من حيث عدد وقيم شهادات الأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

فيما يلي إجراءات التدقيق الواجب القيام بها للتحقق من حسابات رؤوس الأموال .

4-1- بالنسبة لرأس المال في المؤسسات الفردية

- التأكد من صحة نقل رصيد أول المدة وذلك من ميزانية العام السابق .
- تدقيق الإضافات التي تمت على رأس المال خلال السنة سواء كان ذلك عن طريق صافي الأرباح أو عن طريق إضافة أموال جديدة، وفي الحالة الأولى يفحص المراجع حساب الأرباح والخسائر والمسحوبات للتأكد من صحة هذه الإضافة، وفي الحالة الثانية يراجع دفتر النقدية للتأكد من توريد هذه الأموال للخزينة أو البنك
- تدقيق عمليات تخفيض رأس المال التي تتم خلال السنة سواء كان ذلك عن طريق الخسارة أو المسحوبات وفي هذا الصدد يفحص مراجع الحسابات حساب الأرباح والخسائر وحساب المسحوبات ودفتر النقدية للتأكد من قيد هذه المبالغ .

4-2-بالنسبة لرأس المال في شركات الأشخاص

- التأكد من صحة نقل رصيد أول المدة وذلك من ميزانية العام السابق .
- مراجعة الإضافات التي تمت على رأس المال خلال السنة سواء عن طريق صافي الأرباح أو عن طريق إضافة أموال جديدة .
- مراجعة عمليات تخفيض رأس المال التي تتم خلال السنة سواء كان ذلك عن طريق الخسارة أو المسحوبات
- الإطلاع على عقد الشركة للتعرف على حصص الشركاء في رأس المال والأحكام الخاصة بفوائده والمسحوبات وفوائدها ن ورواتب ومكافآت الشركاء ونسب توزيع الأرباح والخسائر للتأكد من تنفيذ هذه القواعد.

4-3-بالنسبة لحقوق المساهمين في الشركات المساهمة

- الإطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وذلك للتعرف على شروط عملية الاكتتاب والتخصيص ومقدار رأس المال المصدر والمكتتب فيه ونوع الأسهم المكونة لرأس المال .
- الإطلاع على محاضر الجلسات الهيئة العامة غير العادية وعلى محاضر جلسات مجلس الإدارة بهدف التعرف على القرارات التي صدرت عنهما.
- الإطلاع على قوائم الاكتتاب وصور خطابات التخصيص والتأكد من صحة إجراءات تخصيص الأسهم.
- تدقيق المتحصلات من عملية الاكتتاب في الأسهم مع إشعارات البنوك ومع ما تم تسجيله بدفاتر النقدية وسجل المساهمين
- فحص الأقساط المتأخرة على المساهمين والتأكد من اتخاذ المشروع الإجراءات القانونية الكفيلة بالمحافظة عليهاالتأكد من أن عمليات التنازل عن الأسهم قد تمت في السوق المالي الذي تتم هذه العمليات تحت إشرافه.
- التأكد من أن القرارات الخاصة بزيادة رأس المال قد صدرت وفقاً للنظام الداخلي للشركة وللقوانين المعمول بها في الدولة ، وأن علاوة الإصدار قد تم ترحيلها إلي الحسابات الخاصة بها .
- التأكد من أن البيانات الخاصة برأس المال قد ظهرت بشكل واضح ودقيق في قائمة المركز المالي .

تدقيق الاحتياطات: (حـ/ 106)

إجراءات التدقيق للتحقق من الاحتياطات للتأكد من صحتها وذلك من خلال الآتي :

يتأكد المدقق من صحة تطبيق القانون التجاري والقانون النظامي للشركة وذلك بالنسبة للاحتياطات الإلزامية فيتأكد من تطبيق النسبة الصحيحة ومن استعمال الاحتياطي في الأغراض المخصصة له .

التحقق من علاوة الإصدار 103

يسجل في هذا الحساب قيمة الفائض عن قيمة أسهم المؤسسة، أي المبلغ الزائد عن القيمة الاسمية عند التأسيس وحتى يتمكن المراجع من مراجعة هذا الحساب ، عليه إتباع الخطوات التالية :

- التأكد من القرارات الخاصة بزيادة رأس المال.
- التحقق من أن هذه القرارات قد صدرت وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة والقوانين المعمول بها.
- التأكد من أن علاوات المساهمات والإصدار قد تم ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها
- تدقيق كيفية حساب هذه العلاوات وتسجيلها المحاسبي.
- الإطلاع على الكشوف التحليلية الخاصة بالمصروفات وكذلك الإيرادات التي يقوم بإعدادها المشروع في نهاية الفترة ومقابلتها مع الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام وفحصها انتقاديا للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للتسويات الجردية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات وفق مبدأ الاستحقاق.

تدقيق نتيجة الدورة(حـ/12)

- الفحص الحسابي لحساب الأرباح والخسائر للتأكد من صحة النتائج سواء كانت ربح أو خسارة؛
- الفحص الإنتقادي عن طريق إجراء المقارنات بين صافي الربح أو الخسارة في نهاية الفترة مع السنوات السابقة وكذلك الربط بين كل عنصر لتحديد تأثيره على صافي نتيجة الأعمال.

I-3- تدقيق حسابات النتائج

تعتبر حسابات النواتج والأعباء(حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج، فتتميز هذه الحسابات برصيد أولي يساوي الصفر باعتبار أن رصيد السنة الماضية لا يمكن نقله إلى السنة موضوع التدقيق،

كون هذه الحسابات تصف أسلوب التسيير المتبني من طرف إدارة المؤسسة خلال الدورة نفسها، إن التحقق من المعلومات المحاسبية المنطوية في حسابات النواتج والأعباء يكون عن طريق الآتي:
- **الوجود:** يعمل المدقق في هذا الإطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة، أي أن تكون طرفا فيها، ويكون ذلك باستعمال التدقيق المستندي من حيث أن لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.
- **التقييم**: تظهر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية، لذلك ينبغي على المدقق أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها وتقييمها وفقا لطرق واضحة وثابتة من سنة لأخرى.
- **التسجيل المحاسبي:** يسعى المدقق إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتجوالتقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، إذ يجب تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقا للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية في الدورة موضوع التدقيق.

1- تدقيق حسابات الأعباء:

1-1-تعريف الأعباء

تعرف الأعباء على أنها:" انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الدورة شكل تدفقات خارجة، أو نقص في قيمة الأصول، أو زيادة الالتزام والتي تؤدي إلى تخفيضات في الأموال الخاصة، ونجد ضمن الأعباء الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

تتمثل حسابات هذه المجموعة في:

60 المشتريات المستهلكة
61 الخدمات الخارجية
62 الخدمات الخارجية الأخرى
63 أعباء المستخدمين
64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
65 الأعباء العملياتية الأخرى
66 الأعباء المالية
67 العناصر غير العادية (الأعباء)
68 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
69 الضرائب عن النتائج وما يماثلها

2-إجراءات تدقيق حسابات الأعباء

يمكن تلخيص أهم إجراءات التدقيق المحاسبي للأعباء في:

- الوثائق الثبوتية لمختلف العمليات .
- التسجيلات المحاسبية وكذلك التسويات المحاسبية في نهاية الدورة.
- ملاحظة دفاتر الجرد للمخازن.
- تقارير أمين المخزن حول حركة المخزون.
- الإطلاع على فواتير الكهرباء والوقود ومدى مصداقيتها مع الواقع والتأكد من عدم تضخيم الفواتير.
- الإطلاع على شهادات التأمين ومدى تطابقها للأصل المادي القانوني.
- الإطلاع على الكشوفات البنكية والإشعارات لتحديد المصاريف المالية.
- الإطلاع على الوثائق القانونية تجاه الهيئات الإجتماعية.

وسيتم التطرق لإجراءات تدقيق بعض الحسابات المتعلقة بالأعباء والتي نذكر منها مايلي:

60 المشتريات المستهلكة

تتمثل أهم إجراءات تدقيق هذا الحساب في النقاط التالية:

- تدقيق عمليات شراء المواد الأولية التي تتم في نهاية السنة المالية وبداية السنة المالية الجديدة للتحقق من ملكية المشروع لها ودخولها ضمن قوائم الجرد؛
- حضور لجنة الجرد الفعلي للمواد والإشراف عليها والتأكد من صحة هذه المواد بثمن التكلفة أو السوق أيهما أقل.

- تدقيق أجور الشهر الأخير من السنة المالية وكذالك أجور الشهر الأول من السنة المالية الجديدةوذلك لتحديد مايخص السنة المالية فعلا من أجور
- تقييم نتائج العمل المباشرعن طريق مقارنة ساعات العمل المستفيد مع النتائج المحققة في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية الخاصة بعنصر العمل.
- الإطلاع على مستندات المصروفات المختلفة لتحديد مايخص التشغيل منها، وكذلك الإطلاع على مستندات المصروفات للشهر الأول من السنة المالية الجديدة لتحديد مايخص السنة المالية من المصروفات؛

ح / 63 أعباء المستخدمين

عند الفحص يقوم المدقق بما يلي:

- التحقق من العلاوات والتعويضات الممنوحة والمنصوص عليها في الاتفاقية أو في القانون الأساسي.
- التحقق من كيفية حساب الرواتب والأجور.
- تدقيق أوراق التنقيط والإمضاء لعمال المؤسسة.
- التدقيق الحسابي لبطاقات وسجل الرواتب والأجور
- مراجعة التسجيل المحاسبي للأجور ومقارنته سجل الرواتب والأجور.
- فحص القرارات المتخذة بشأن مبلغ الميزانية المخصص للنشاطات الإجتماعية ، الرياضية والثقافية.
- مقارنة المبلغ المدفوع مع المبلغ المقبوض المسجل في الدفاتر المحاسبة لهيئة الخدمات الاجتماعية للمؤسسة

64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

- تتم بالإطلاع على كشوف الأجور وكذا تسجيلاتها المحاسبية، ومقارنتها بالتصريحات السداسية لإدارة الضرائب، مع مبالغ الإشتراكات الشهرية في يومية الأجور وماهو مصرح به لدى إدارة الضرائب
- تتم مراقبة هذا الحساب للإطلاع على التصريحات الدورية لرقم الأعمال المحقق باستثناء نواتج متنوعة ونواتج مالية.
- تتم مراقبة هذا الحساب بالإطلاع على الوثائق الجمركية والتأكد من هذه المبالغ التي قد تحملتها المؤسسة فعلا في إطار وارداتها من الخارج بالاعتماد على عقود الشراء نقوم بتدقيق ترتيبية الإدخالات المحاسبية

ح 65 أعباء عملياتية أخرى

- التأكد من شرعية الإمضاءات التي تحملها هذه الوثائق.
- فحص الوثائق التي تبرز المصاريف.
- تدقيق الحسابات الترتيبي، وصحة المعالجة الحسابية.

ح / 66أعباء مالية.

يتبعالمدقق الخطوات التالية:

- تحليل المبالغ المسجلة في هذا الحساب والتأكد من وثائق إثباتها.
- فحص عقود القرض المالي وما يتضمنه من شروط.
- التحقق من العمليات الحسابية والتسجيل المحاسبي.
- التحقق من الضمانات الممنوحة للبنك.
- مراجعة كيفية حساب أقساط الفائدة.
- التحقق من معدلات الفائدة المطبقة.
- تدقيق جدول القرض.
- التحقيق من القيود المحاسبية المسجلة.

ح /67 أعباء استثنائية

- يتم تدقيق هذا الحساب بفحص الوثائق المسجلة.

- مراقبة صحة المعالجة المحاسبية

68 مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

تتلخص أهم واجبات المدقق عند تدقيقمخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة في التأكد من كفايتها وعدالتها وثباتها ومراعاة الشركة للمبادئ المتعارف عليها عند التقويم والمعايير الدولية للمحاسبة وفيما يخص مخصصات الإهتلاك فيجب فحص قيمة الإهتلاك ونسبته المطبقة ومراجعة بطاقات التثبيتات إن كانت مسجلة(دفتر التثبيتات، ويومية العمليات المختلفة،...)

2-تدقيق حسابات النواتج:

2-1-تعريف النواتج

تعرف النواتج على أنها:" الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتمثل في التدفقات الداخلية أو الزيادة في قيمة الأصول، أو النقص في قيمة الخصوم التي نتج عنها زيادة حقوق الملكية بخلاف الزيادة الناتجة عن مساهمات الشركاء."

2-2- إجراءات تدقيق حسابات النواتج

هناك تشابه إجراءات التدقيق بين حسابات النواتج والأعباء ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فيمايلي:

- يهتم المدققبتقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بها، ثم يهتم بالتعديلات الأساسية والتسجيلات المبدئية التي تخص الخصوم التجارية والخصوم المالية والتخفيضات ... إلخ.
- كما يجب أن تسجل خلال الدورة كل العمليات التي تمت فعلا عمليات البيع.
- تدقيق مستندي بما في ذلك مبيعات للعملاء، الضرائب والرسوم، الفواتير المسجلة في الدورة الحالية.
- تدقيق حسابي لكل مستند وترحيل في الدفاتر.